

تقدير دالة الادخار العائلي في الاقتصاد الليبي

" دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة "

أ. علي إبراهيم السريتي

أ. محمد سالم أبوصاح

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
جامعة مصراتة

عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد
جامعة مصراتة

M.abusaa@eps.misuratau.edu.ly

Asrityaliebrahim72@gmail.com

د. رمضان علي أبوراوي

عضو هيئة تدريس بأكاديمية الدراسات العليا مصراتة

Ramdanaborawy@yahoo.com

ملخص:

هدف هذا البحث إلى تقدير دالة الادخار العائلي في الاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية على مدينة مصراتة، ولغرض تحقيق هدف البحث تم إتباع المنهج الكمي الوصفي باستخدام الأسلوب القياسي في تقدير دالة الادخار العائلي، وقد بينت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي أن متوسط الدخل لمجموع أفراد العينة من (2424.1 دينار) وأن متوسط الادخار (660.7 دينار)، ومتوسط الاستهلاك (1766.3)، كما بينت النتائج القياسية وجود أثر ذو معنوية إحصائية لتأثير الدخل على الادخار العائلي، حيث بينت دالة الادخار المقدر أن مقدار الادخار المستقل عن الدخل يبلغ (505.7- دينار)، وبلغ الميل الحدي للادخار (0.058)، وكانت العلاقة طردية بين الادخار وعدد أفراد الأسرة حيث أن زيادة عدد أفراد الأسرة فردا واحدا يؤدي إلى زيادة الادخار بمقدار (33.1) دينار، وهذا يعني أن من أهم العوامل المؤثرة في الادخار العائلي هو الدخل وعدد أفراد الأسرة.

الكلمات الدلالية: الادخار العائلي، الاستهلاك العائلي، الدخل المتاح، الاقتصاد الليبي.

Estimating the family savings function in the Libyan economy

An applied study on the city of Misurata

Mohammed Salem Abusaaa , Ali Ibrahim Al-seriti

Faculty member in the Department of Economics
Dr. Ramadan Ali Aburawi

Dr. Ramadan Ali Aburawi

Faculty member at the Misurata Academy of Graduate Studies
Ramdanaborawy@yahoo.com

Abstract :

The aim of this research is to estimate the family saving function in the Libyan economy, an applied study on the city of Misurata. For the purpose of achieving the research goal, the descriptive quantitative approach was followed using the standard method in estimating the family saving function. The results of the descriptive statistical analysis showed that the average income of the total sample members is (2424.1) dinars) and that the average savings is (660.7 dinars), and the average consumption is (1766.3). The standard results also showed that there is a statistically significant effect of the effect of income on family saving, as the estimated saving function showed that the amount of saving independent of income is (505.7 dinars), and it reached The marginal propensity to save was (0.058), and the relationship was direct between saving and the number of family members, as increasing the number of family members by one person leads to an increase in saving by (33.1) dinars. This means that one of the most important factors influencing family saving is income and the number of family members.

Keywords: family saving, family consumption, disposable income, Libyan economy.

مقدمة:

يعتبر الادخار أحد المواضيع الاقتصادية التي لاقى اهتماما كبيرا في الدراسات الاقتصادية والتحليل في الفترة الراهنة ، نظرا لأهمية الادخار في الاقتصاد الوطني ولارتباطه بالاستهلاك من جهة والإنتاج من جهة أخرى، فلما كان جزء من الدخل يستهلك والجزء الآخر يدخر، إذا فالادخار لا بد أن يذهب إلى مسار آخر وهو الاستثمار، وحيث أن السياسة النقدية تعمل على تحقيق التوازن في سوق النقود فإن الادخار يمثل جزء من النقود يذهب خارج الدورة النقدية فلذلك فإن الجانب المدخر له أثر كبير في تحقيق أهداف الاقتصادات سواء المتقدمة أو النامية، وأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الادخار غير الدخل، فإن دالة الادخار تساعد على معرفة التغيرات والآثار التي تحصل في العوامل المؤثرة في الادخار ومستوى الدخل، من ناحية أخرى فإن أغلب كتب الاقتصاد الكلي تشير إلى أن الادخار دالة في الدخل، ولأن الادخار يعتبر الاستثمار المستقبلي والذي يدفع بعجلة النمو الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للزيادة في إنتاج السلع والخدمات داخل المجتمع في فترة زمنية معينة، كما يعتبر النمو الاقتصادي من المتغيرات الاقتصادية المهمة في أي دولة سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، إن أغلب الدول تسعى إلى تحقيق معدلات نمو عالية من خلال سياساتها الاقتصادية. ولا يمكن تحقيق معدلات نمو إلا بزيادة الإنتاج ولا يزداد الإنتاج إلا بزيادة الاستثمار، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه أغلب الاقتصادات.

وفي هذه الدراسة سنقوم بتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الليبي بالتطبيق على مدينة مصراتة والتعرف على أهم العوامل المؤثرة في دالة الادخار فإنه سيتم هذه الدراسة محاولة التعرف على خصائص دالة الادخار في الاقتصاد الليبي والتعرف على أهم العوامل المؤثرة في الادخار، ونظرا لأهمية الادخار في الاقتصاد فإنه من اللازم تسليط الضوء على هذا الموضوع.

إن هذه الدراسة تأتي في إطار التعرف أنماط الادخار العائلي في الاقتصاد الليبي بمدينة مصراتة.

المشكلة البحثية :

تلعب المدخرات دورا هاما في تمويل الاستثمارات في المجتمع، وذلك في تقوية القاعدة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو، وتتمثل المشكلة البحثية في معرفة أهم العوامل التي تؤثر على حجم المدخرات لدى الأفراد، ومن هذا يمكن طرح المشكلة البحثية في التساؤل التالي:
ما هي أهم العوامل المؤثرة على دالة الادخار العائلي في الاقتصاد الليبي؟

إن الإجابة هذا التساؤل سيكون من خلال دراسة ميدانية ستجرى على عينة من عائلات مدينة مصراتة.

فرضية البحث :

إن هذا البحث يهدف إلى اختبار فرضية وجود العديد من العوامل التي تؤثر على الادخار العائلي والتي من أهمها الدخل المتاح وعدد أفراد الأسرة.
ويمكن صياغة الفرضية في شكل فرضية إحصائية كالتالي:
فرضية العدم : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الادخار العائلي والدخل وعدد أفراد الأسرة.
فرضية الإثبات: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الادخار العائلي والدخل وعدد أفراد الأسرة.

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في:

- 1- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الادخار العائلي في مدينة مصراتة.
- 2- تقدير دالة الادخار العائلي وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وقياس الميل الحدي للادخار.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، وتتمثل أهمية البحث في الوصول إلى مؤشرات تساعد متخذي القرار في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، وإثراء النقاش حول موضوع الادخار. ويعتبر هذا البحث سد جزء من النقص في موضوع الادخار.

منهجية البحث:

يقوم البحث على إتباع المنهج التحليلي الوصفي باستخدام الأسلوب الإحصائي والقياسي في عملية جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، والذي يتضمن استخدام الأساليب والطرق الإحصائية والقياسية في التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الادخار العائلي. من خلال إجراء دراسة ميدانية لتقدير دالة الادخار بمدينة مصراتة، ونظراً لصعوبة المسح الشامل لمفردات مجتمع الدراسة فإنه سيتم إتباع أسلوب العينة لتجميع البيانات التي يحتاجها البحث، وسيتم تحديد حجم العينة بالرجوع إلى الجداول الإحصائية المختصة (أموسكران)، ومن خلال البيانات المجمعة عن طريق استمارة الاستبيان سيتم تقدير دالة الادخار العائلي بمدينة مصراتة وذلك باستخدام البرمجيات الإحصائية المتخصصة وتحليل النتائج المتحصل عليها اقتصادياً وإحصائياً مع مناقشة فرضية البحث من خلال النتائج التي سيتم الحصول عليها.

حدود البحث :

يقتصر هذا البحث على البيانات المقطعية للادخار العائلي وذلك بالاعتماد على استمارة استبيان تم توزيعها في مدينة مصراتة (الحدود المكانية)، أما السنة التي تم فيها إجراء توزيع فترة الاستبيان للدراسة من 2023/11/14 إلى 2024/01/07 (الحدود الزمنية) .

عرض لبعض الدراسات السابقة:

نظراً لما يحظى به موضوع الادخار العائلي من اهتمام فإنه توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه الدراسات:

* دراسة (2017Chaudhary) حول تقدير دالة الاستهلاك والادخار في نيبال وقد هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك والادخار في نيبال ودراسة طبيعة واتجاه الاستهلاك الحقيقي والادخار والدخل ، وقد تم استخدام المنهج الكمي الوصفي لتحقيق أهداف البحث، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العلاقة بين الاستهلاك الحقيقي والدخل

والادخار علاقة طردية، وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك الحقيقي وانخفاض قيمة العملة المحلية على المدى القصير .

* دراسة (الحرازين، 2015) تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني، وهدفت إلى التعرف على واقع الادخار في الاقتصاد الفلسطيني وتحديد أهم العوامل التي تؤثر فيه ، والتعرف على الفجوة المحلية في الاقتصاد والتعرف على دور القطاع المالي المصرفي في دعم الادخار، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الكمي، وقد توصلت إلى النتائج التالية: تسببت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة 2000-2002 نجد أن الادخار متناقصان وينعدم في بعض الأحيان لدى الأفراد، وجود فجوة عميقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة لوجود فجوة بين الادخار والاستثمار عجزت مصادر التمويل الداخلي على تغطية هذه الفجوة وعليه اضطر الاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، الاستهلاك النهائي في الاقتصاد الفلسطيني يفوق الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ على معظم الدخل القومي.

* دراسة (العمر، آخرون، 2018) إلى الميل المتوسط للادخار منخفض حيث لم يتجاوز %14 من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض متوسط الناتج المحلي للفرد في الأردن، وجود تأثير معنوي وسلي للتضخم على الادخار العائلي، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود بالمستقبل مما يدفع باتجاه تقليل الادخار وزيادة الاستهلاك، وجود تأثير معنوي وموجب لسعر الفائدة على الودائع على الادخار العائلي، وتتفق هذه النتيجة مع فرضية الكلاسيك والتي ترى أن سعر الفائدة هو العائد على الادخار، أظهرت النتائج تأثير معنوي وموجب لاستهلاك الخاص على الادخار العائلي، وتتناقض هذه النتيجة مع ما جاءت به نظرية دورة الحياة والتي ترى أن قرار تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يعتمد على التفضيل بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الاقتصاد الأردني في اغلب فترات الدراسة تعرض لمجموعة من الصدمات تمثلت بالهزات القسرية

وغير القسرية نتيجة عدم الاستقرار السياسي للدول المحيطة بالأردن مما ساهم في زيادة غير مسبوقه في عدد السكان وبالتالي زيادة الاستهلاك الخاص نتيجة ذلك، كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لعرض النقد وتحولات العاملين على الادخار العائلي في الأردن . وقد اعتمدت الدراسة على استخدام هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

* دراسة (عبد السلام، 2021) إلى التعرف على دالة الادخار في الاقتصاد الاندونييسي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي لتقدير دالة الادخار في اندونيسيا، وقد توصلت إلى النتائج التالية: أن الادخار يعتمد على أربع محددات رئيسية وهي الدخل والاستهلاك والسكان والتضخم، وذلك وفق النظرية الاقتصادية.

الجانب النظري:

إن الادخار يعبر عن الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك، وبالتالي فهو الوجه الأخر للاستهلاك، ويقصد بالاستهلاك الجزء المستقطع من الدخل المتاح "هو عبارة عن صافي الدخل الشخصي بعد خصم قيمة الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل"، والذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات لغرض إشباع وتحقيق الرغبات الإنسانية للأفراد، (أبوسدره، عزيز، 1992، ص70).

مفهوم الادخار العائلي :

هنالك عدة تعريفات للادخار العائلي تختلف فيما بينها باختلاف الهدف الذي من أجله يتم تقدير وتحليل الادخار، والاختلاف الأساسي ما بين هذه التعريفات ينصب في ما يعتبره كل منها داخلاً ضمن الاستهلاك العائلي، فالادخار العائلي "هو عبارة عن جزء من الدخل الذي تبقى من عملية الاستهلاك للفرد، (كاظم ، المعلم، 2001، ص8).

وللخوض في التعريف بالادخار العائلي لابد من التطرق إلى نظريات الاستهلاك لأن الادخار هو الوجه الأخر للاستهلاك فعملية الادخار هي الجزء المكمل لعملية الاستهلاك وبالتالي سننتقل إلى نظريات الاستهلاك كالاتي:

نظريات الاستهلاك (consumption Theories) :

هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع الاستهلاك وقامت بتفسير السلوك الاستهلاكي للفرد وعلاقة الاستهلاك بالدخل، فكل هذه النظريات تحدد دوراً مختلفاً للدخل كمؤثر على الإنفاق الاستهلاكي ويعد (كينز) من أوائل الاقتصاديين الذين فسروا التغيرات الحاصلة في الاستهلاك بما يحدث من تغيرات في الدخل الحالي، كما قام العديد من الاقتصاديين بتوجيه انتقادات إلى (جون مينارد كينز) حيث اعتبروا أن الاستهلاك لا يعتمد على التغيرات التي تحدث في الدخل الحالي فقط وإنما يتأثر أيضاً بمستوى الدخل في فترات سابقة والثروة والأصول التي تمتلكها الأسرة، وسيتم فيما يلي التطرق لكل نظرية من نظريات الاستهلاك لتوضيح اختلاف كل نظرية عن الأخرى من حيث أفكارها الاقتصادية (خليل، 1989، ص 187).

نظرية الدخل المطلق (The Absolute Incom Hypothesis) :

إن المؤسس لهذه النظرية هو الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) عام 1936 ونتيجة للمساهمات التي قدمها في كتابه (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود)، حيث تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- 1- أن قرارات الاستهلاك بالنسبة للفرد تعتمد على الدخل المتاح للفرد.
- 2- أن نسبة ما يخصصه الفرد من دخله لغرض الاستهلاك يختلف من فرد لآخر باختلاف الدخل المتاح لكل فرد.

حيث بين (كينز) من خلال نظريته أن النسبة التي يخصصها الفرد من دخلة لغرض الاستهلاك تتمثل في الميل المتوسط للاستهلاك (APC)، وعرفه بأنه : حاصل قسمة الاستهلاك على الدخل المتاح، كما بين أن زيادة دخل الفرد سوف تجعله يقوم بزيادة إنفاقه الاستهلاكي لكن بنسبة أقل من زيادة الدخل وهذا ما أطلق عليه اسم الميل الحدي للاستهلاك (MPC)، وهو عبارة عن حاصل قسمة التغير في الاستهلاك على التغير الحاصل في الدخل المتاح وبين أن كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك أقل من الواحد وأكبر من الصفر وأن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك. ونتيجة لذلك يكون الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر أو يساوي الصفر وأصغر من الواحد

الصحيح ويحدد ذلك حسب قرار المستهلك، ونتيجة لتلك الأفكار تبلورت دالة الاستهلاك والتي عبرت عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل، ودالة الاستهلاك الأساسية لهذه النظرية دالة الاستهلاك غير نسبية (قصيرة الأجل) والتي يمكن توضيحها وفقاً للمعادلة رقم (1) والشكل رقم (1) (سعيد، حسين، 2004، ص 128) :

$$C = a + by. \quad (1)$$

حيث أن :

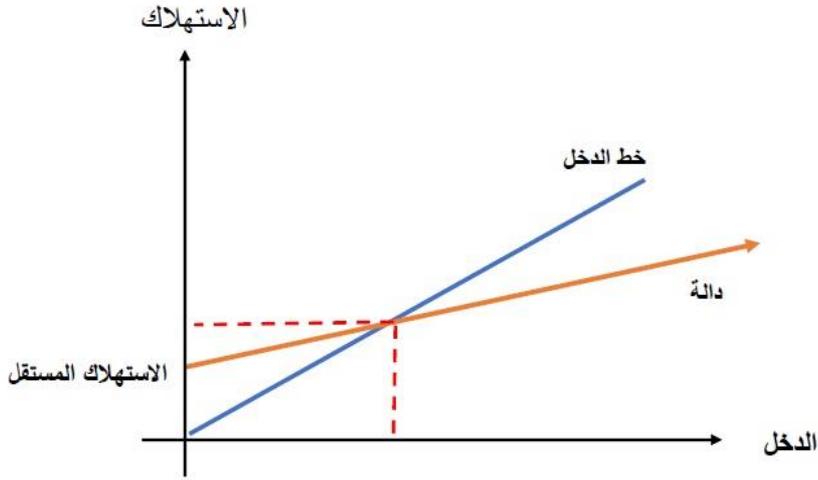
C: الاستهلاك، a: الاستهلاك المستقل عن الدخل، y : الدخل المتاح، b: الميل الحدي للاستهلاك

وللحصول على متوسط الاستهلاك نقوم بقسمة المعادلة رقم (2) على الدخل المتاح (y) ويلاحظ من المعادلة رقم (2) أن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{y} + b \quad (2)$$

وقد استخدمت دالة الاستهلاك في الأجل القصير في دراسات ميزانية الأسرة التي تعتمد في أسلوبها على بيانات على مستوى الدخل الأسري والإنفاق خلال فترة زمنية معينة، وتنشأ دالة الاستهلاك النسبية الطويلة الأجل التي يكون فيها الاستهلاك المستقل عن الدخل (a) مساوياً للصفر والميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوي الميل المتوسط للاستهلاك (APC) عن التغيرات الدورية الحاصلة في الدخل التي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك لأعلى أو لأسفل، وتوضح والمعادلة رقم (3) دالة الاستهلاك في الأجل الطويل (خليل، 1989، ص 190):

$$C = by - \quad (3)$$



الشكل رقم (1): دالة الاستهلاك في الأجل القصير وفقاً لنظرية الدخل المطلق)

إن الاختلاف الرئيسي بين دالتي الاستهلاك في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بالنسبة للدراسات التطبيقية يتمثل في طبيعة العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والميل المتوسط للاستهلاك (APC)، حيث أن الميل المتوسط للاستهلاك في حالة دالة الاستهلاك في الأجل القصير يكون متغيراً وأكبر من الميل الحدي للاستهلاك، أما بالنسبة لدالة الاستهلاك في الأجل الطويل فإن الميل الحدي للاستهلاك يتساوى مع الميل المتوسط للاستهلاك ويصبح ثابت (بن محمد، 2005، ص34).

نظرية الدخل النسبي (The Relative Income Hypothesis)

تم إيجاد هذه النظرية عن طريق الاقتصادي جيمس دوزنبري (j.Duesenberry) عام 1949 حيث تقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:
1- أن حجم الاستهلاك الحالي يتأثر بمستويات الاستهلاك المحققة في فترات سابقة.

2- تستند النظرية إلى تفسير نفساني في أن هناك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكاة جيرانهم للوصول إلى نفس المستوى المعيشي لجيرانهم.

3- يتوقع دوزنبري أن الاستهلاك لا يتطور تناسباً مع الدخل.

ومن خلال فرضيات النظرية يرى دوزنبري أنه من الصعب على الفرد أن يقوم بتخفيض حجم استهلاكه المعتاد عليه، ولكن من السهل عليه أن يقوم بتخفيض نسبة ادخاره من الدخل من أجل المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك السابق، كما أن استهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عما إذا جاورت عائلات فقيرة، إذ أن النمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصاً منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه. وعليه، ووفقاً لهذه الافتراضات فإن الإنفاق الاستهلاكي لا يتحدد بالدخل المطلق فقط، وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه العائلة وبالتالي فإذا كان دخل العائلة أقل من متوسط الدخل في المجتمع فإنها سوف تقوم بإنفاق نسبة كبيرة من دخلها للمحافظة على نفس مستوى استهلاكها متوافقاً مع نمط الاستهلاك في المجتمع أما إذا كان دخل العائلة أعلى من متوسط الدخل في المجتمع فإنها ستنفق نسبة قليلة من دخلها لكي تحافظ على مستوى استهلاكها متوافقاً مع نمط الاستهلاك السائد في المجتمع (بن محمد، 2005، ص34).

ويمكن صياغة دالة الاستهلاك رياضياً كما اقترحها (دوزنبري)، مع العلم أن نظرية الدخل النسبي تأخذ أشكالاً تطبيقية متعددة وفقاً للسلاسل الزمنية وللدراسات المقطعية كالاتي (خليل، 1989، ص190):

• إن الصيغة الرياضية لنظرية الدخل النسبي هي:

$$\frac{C}{Y} = b_1 - b_2 \frac{Y}{Y_s} \quad (4)$$

حيث أن:

b_1, b_2 : ثوابت

$$0 > b_1 < 1 , 1 < b_2 < 1 .$$

C : استهلاك الفرد ، Y: دخل الفرد، Y_S : أعلى دخل.

نلاحظ من المعادلة رقم (4) أن انخفاض الدخل سوف يؤدي إلى زيادة الميل المتوسط للاستهلاك وتخفيض الميل المتوسط للاسثمار، كما أن الاستهلاك بالنسبة للفرد والذي يعبر عنه الميل المتوسط للاستهلاك يتأثر بمحاكاة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وبالتالي فإن الفرد سوف يزيد من استهلاكه بالرغم من بقاء دخله على ما هو عليه لغرض الوصول إلى نفس مستوى الاستهلاك السائد في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وبضرب المعادلة رقم (4) في (Y) نحصل على المعادلة رقم (5) وهي تبين دالة الاستهلاك للفترة الطويلة (سعيد ، حسين، 2004، ص141):

$$C = b_1 \cdot Y - b_2 \frac{Y^2}{Y_S} \quad (5)$$

• إن الصيغة الرياضية لنظرية الدخل النسبي الخاصة بالفترة القصيرة هي على الصورة التالية:

$$C = b_0 + b_1 \cdot Y - b_2 \frac{Y^2}{Y_S} \quad (6)$$

حيث أن b_0 : الاستهلاك المستقل عن الدخل .

نظرية الدخل الدائم (permanent income theory) :

هذه النظرية ترجع للاقتصادي ملتون فريدمان الذي صاغها في كتابه نظرية دالة الاستهلاك عام 1957 وتقوم نظريته على الفرضيات التالية: أن الدخل ينقسم إلى قسمين: دخل دائم ودخل عرضي والدخل العرضي وهو الدخل الذي يحدث بشكل مؤقت، ويمكن توضيح تقسيم

الدخل وفقاً لوجهة نظر فريدمان من خلال المعادلة رقم (7) (سعيد ، حسين ، 2004، ص155):

$$Y = YP + Yt \quad (7)$$

حيث:

الدخل: Y ، دخل دائم: YP ، دخل عارض: Yt

وأن الاستهلاك (C) ينقسم إلى استهلاك عارض (Ct) واستهلاك دائم (Cp) وبين فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو نسبة من الدخل الدائم وأن الاستهلاك العارض هو الزيادة المفاجئة في الاستهلاك لفترة محدودة وقصيرة وبين أن الاستهلاك العارض ليس له علاقة بالاستهلاك الدائم وأن أي زيادة في الاستهلاك العارض سوف تجعل الاستهلاك الفعلي أكبر من الاستهلاك الدائم وأي انخفاض في الاستهلاك العارض سوف يجعل الاستهلاك الفعلي أقل من الاستهلاك الدائم، ويمكن توضيح تقسيم الاستهلاك وفقاً لوجهة نظر فريدمان من خلال المعادلة رقم (8) (سعيد، حسين، 2004، ص155):

$$C = Cp + Ct \quad (8)$$

حيث: C الاستهلاك، Cp : استهلاك دائم ، Ct : استهلاك عارض

وأن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل هي عبارة عن علاقة بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم وليست علاقة بين الدخل والاستهلاك كما بينه كينز في نظرية الدخل المطلق ويمكن توضيح هذه العلاقة بالنسبة للفترة القصيرة من خلال المعادلة رقم (9) والفترة الطويلة من خلال المعادلة (10) (سعيد، حسين، 2004، ص155):

$$C_p = K_0 + KY_p \quad (9)$$

$$C_p = KY_p \quad (10)$$

حيث : K_0 : الاستهلاك المستقل عن الدخل، K : الميل الحدي للاستهلاك، C_p : استهلاك دائم، Y_p : دخل دائم. وفي الفترة الطويلة يكون الميل الحدي للاستهلاك مساوياً للميل المتوسط للاستهلاك ويمكن التحقق من ذلك بقسمة المعادلة رقم (10) على (C_p) فنحصل على المعادلة رقم (110):

$$\frac{C_p}{Y_p} = K \quad (11)$$

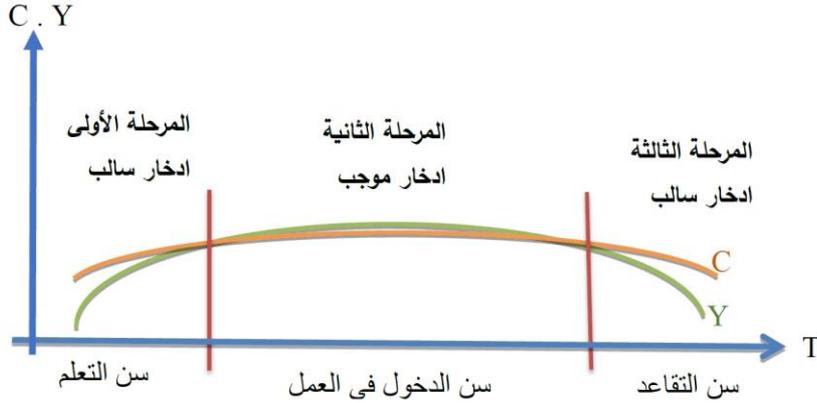
نظرية دورة حياة (The life Cycle Hypothesis) :

تقوم النظرية على فرضية أساسية وهي أن استهلاك الأفراد يتحدد على أساس الدخل من العمل المتوقع الحصول عليه خلال فترة الحياة والدخل من الممتلكات وبالتالي فإن الاستهلاك يعتمد على عوامل طويلة الأجل يمر بها الفرد خلال حياته. ويمكن توضيح هذه العلاقة وفقاً للمعادلة التالية (خليل، 1994، ص 1067):

$$C = aW_R + bY_L \quad (12)$$

حيث : Y_L : الدخل من العمل، W_R : الدخل من الممتلكات .
وطبقاً لهذه النظرية فإن الأفراد يعملون على استقرار إنفاقهم الاستهلاكي من خلال مقارنة دخولهم خلال فترة حياتهم، حيث أن صغار السن يخصصون جزء من طاقتهم لطلب العلم واكتساب المهارات أكبر مما يخصصونه للأنشطة التي تولد الدخل الجاري، وخلال هذه الفترة من العمر يلجأ الأفراد إلى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبياً، وبذلك

قد يزيد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد الصحيح ويكون الميل المتوسط للادخار سالباً وفي العمر المتوسط حيث تكون المهارات والخبرات قد اكتسبت فإن الدخل يرتفع في هذه المرحلة ويكون الميل المتوسط للاستهلاك منخفضاً بينما الميل المتوسط للادخار مرتفعاً، ومع كبر العمر والتقاعد عن العمل فإن الدخل يبدأ في التناقص ويزداد الاستهلاك مرة أخرى وقد يزداد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد الصحيح وبذلك يكون الميل المتوسط للادخار سالباً، ويمكن توضيح المراحل التي يمر بها الفرد خلال حياته والكيفية التي يتغير بها الدخل بتغير العمر كما هو مبين في الشكل رقم (2) (بن محمد، 2005، ص35):



الشكل رقم (2) المراحل العمرية المختلفة للدخل حسب الفئات العمرية للفرد وفقاً لنظرية دورة حياة الدخل
الزمن T : سن التقاعد سن الدخول في العمل.

نلاحظ من الشكل رقم (2) أن صغار السن يكون ادخارهم سالباً، أما متوسطي العمر فإنهم يدخرون من أجل المستقبل عندما يتقاعدون عن العمل، أما كبار السن فيدخرون ادخاراً

سالباً مرة أخرى يقومون بالسحب من أصولهم التي تراكمت في الماضي وفي المدى الطويل خلال دورة الحياة الكلية (جوارتيني، ستروب، 1999، ص 247).

البيانات المستخدمة:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال استمارة استبيان تم توزيعها على عينة بلغت (385) عائلة من العائلات الليبية التي تقطن في مدينة مصراتة، إن النطاق الجغرافي للدراسة الميدانية يغطي المساحة الجغرافية لمدينة مصراتة، وتعتبر مدينة مصراتة من المدن الليبية الواقعة على ساحل البحر المتوسط وهي مدينة تجارية لتمييزها بالطابع التجاري منذ القدم، وهي تعتبر من المدن الليبية الرئيسية من حيث عدد السكان والنشاط التجاري بعد مدينتي طرابلس وبنغازي، وحسب البيانات المتاحة لعام 2020 يبلغ عدد سكان مدينة مصراتة (713,231) نسمة.

ومن خلال تحليل بيانات الدخل والادخار والاستهلاك لأفراد العينة نجد أن متوسط دخل العائلة قد بلغ (2427.132) دينار ، ، وأن متوسط الاستهلاك بلغ (1766.392) دينار، ويتضح أن متوسط الادخار بلغ (660.74) . وبعد مقارنة مستوى الادخار بمستوى الاستهلاك والدخل نجد أن هناك انخفاض كبير في مستوى الادخار ويمكن إرجاع ذلك لتأكل المدخرات لدى الأفراد في السنوات الأخيرة والتي صاحبها معدلات تضخم مرتفعة. والجدول رقم (1) يوضح توزيع متوسطات الدخل والاستهلاك والادخار للأفراد.

جدول رقم (1): متوسط الدخل والاستهلاك والادخار لإجمالي العينة

البيان	القيمة بالدينار الليبي
متوسط الدخل	2427.132
متوسط الادخار	660.74
متوسط الاستهلاك	1766.392

نتائج التقدير والقياس:

سبق وأشرنا أن دالة الادخار تعتمد على مجموعة من العوامل المؤثرة ولكن العامل الأساسي والرئيسي هو الدخل، ويمكن صياغة الشكل العام للدالة في النموذج التالي:

$$S = -\alpha + 1 - \beta y_t + V_t \quad (13)$$

حيث: y_t : الدخل الشهري للفرد، (S) : الادخار الشهري للفرد، $-\alpha$: الثابت، حيث أن $0 \leq \alpha$ وهي تمثل الادخار المستقل عن الدخل أو السحب من المدخرات، $1 - \beta$: الميل الحدي للادخار، حيث أن $(0 \leq \beta \leq 1)$ ، V_t : الخطأ العشوائي.

وبالإضافة إلى الدخل هناك عوامل أخرى تؤثر في الادخار ويمكن إضافتها إلى النموذج المستخدم، وهنا سيتم إضافة عدد أفراد الأسرة كعامل مستقل إلى النموذج في المعادلة رقم (1)، وقد تم تقدير دالة الادخار العائلي بواسطة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وبالاستعانة ببرنامج (EViews) القياسي، حيث تم الحصول على مجموعة من النتائج كما هو مبين فيما يلي:

أولاً: نتائج تقدير دالة الادخار العائلي:

1. نتائج تقدير دالة الاستهلاك باستخدام متغير مستقل واحد (الدخل):

نلاحظ من خلال نتائج القياس أن إشارة وقيم المعامل وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين الدخل والادخار. وأن إحصائية المعامل المقدرة كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%، و (R^2) تساوي (63%)، وهذا يعني أنه قد أمكن تفسير 63% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الادخار بالمتغير المستقل المستخدم في النموذج وهو الدخل.

2. نتائج تقدير دالة الاستهلاك باستخدام متغيرين مستقلين (الدخل وعدد أفراد الأسرة):

من خلال نتائج القياس يتضح أن إشارة وقيم معامل المعادلة المقدرة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الدخل والادخار وعدد الأفراد. وأن إحصائية المعامل المقدرة كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%، و (R^2) تساوي 64% هذا يعني أنه

قد أمكن تفسير 64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الادخار بالمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج وهي صافي الدخل وعدد الأفراد، والجدول رقم (2) يوضح ملخص لنتائج تقدير دالة الادخار العائلي.

جدول رقم (2): نتائج تقدير دالة الادخار العائلي

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع		P-value	
	المعادلة رقم 1	المعادلة رقم 2	المعادلة رقم 1	المعادلة رقم 2
	S1	S2		
A	-671.32	-505.74	0.00000 ***	0.00000 ***
Y1	0.56	0.58	0.0000 ***	0.0000 ***
F	-	33.13	_____	0.0000 ***
الاختبارات الإحصائية				
	المعادلة رقم 1		المعادلة رقم 2	
P-value	00000		0000	
F-statistic	665.75		340.28	
R ²	0.63		0.64	
Correlation LM	0.2432		0.5489	
Test: White	0.7546		0.3254	
Test: ARCH	0.3256		0.4536	

(*) تدل على معنوية المعالم.
المصدر: تم أعده الباحثون بواسطة برنامج (Eivws) القياسي.

النتائج :

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن الادخار المستقل عن الدخل بلغ (-505.74) وهذا يعني أن هناك سحب من المدخرات لدى الأفراد بسبب التضخم الذي حصل في السنوات الأخيرة.

2. أن الميل الحدي للادخار قد بلغ (0.58) وهذا يعني أنه عندما يتغير الدخل بوحدة واحدة فإن الادخار يزداد بمقدار 0.58 في الاتجاه نفسه.
3. مقدار التغير في عدد الأفراد بلغ (33.13) وهذا يعني أن عند زيادة عدد الأفراد بوحدة واحدة فإن الادخار يزداد بمقدار (33.13).

مناقشة فرضية البحث:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم قبول فرضية البحث والتي تنص على أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الادخار والتي من أهمها الدخل.

التوصيات :

أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

- 1- العمل على إجراء مسوحات ميزانية الأسرة بصورة دورية حتى يمكن تأسيس قاعدة بيانات يستفاد منها في مواضيع التخطيط الاقتصادي والسياسات الاقتصادية .
- 2- إجراء دراسات على مستوى الاقتصاد الكلي (السلاسل الزمنية والمقطعية) لتقدير دوال الادخار العائلي على مستوى مختلف المناطق الجغرافية وذلك لغرض معرفة الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار ومقارنة نتائجها للاستفادة منها في مجالات التخطيط والسياسات الاقتصادية .
- 3- عرض نتائج الدراسة الحالية على المختصين في مجال التخطيط الاقتصادي ومتخذي القرارات الاقتصادية للاستفادة منها .
- 4- نشر الوعي بأهمية الادخار وزيادة حجم الادخار التي يوجه إلى عمليات الاستثمار والتي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلاد.

قائمة المراجع:

أبوسدرة، فتحي صالح؛ عزيز، محمد (1992)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، بنغازي، ليبيا.

- الحرازين، ريهام ناصر(2015)، تقدير دالة في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013) ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية - غزة ، كلية التجارة .
العمرو، حسن عبد الرحمن، العضائية، راضي محمد، العلايا، أفنان علي (2018).
محددات الادخار العائلي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول.
جوارتي جيمس؛ ستروب ريجارد (1999)، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد العظيم محمد، عبد الفتاح عبد الرحمن، الطبعة الأولى (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع) .
حسين، مجيد علي، سعيد، غفاف عبد الجبار(2004)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .
خليل، سامي (1989)، نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر).
عبد السلام، قدرية محمد(2021)، تقدير دالة الادخار في اندونيسيا خلال الفترة 1990 - 2015 ، مجلة البحوث التجارية، المجلد 43، العدد الثالث، جامعة الزقازيق - كلية التجارة.
عطية، بن محمد(2005)، دراسة استهلاك العائلات الجزائرية للفترة(1996 - 2005)، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة ابو بكر بالفايد، 2008 .
هادي، أموري كاظم؛ عوض، سعيد المعلم(2001)، تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب، الطبعة الأولى (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع) .
Arbind Chaudhary (2017), ESTIMATION OF CONSUMPTION AND SAVING FUNCTION OF NEPAL.
<https://elibrary.tucl.edu.np/bitstream>.